قياس وتحليل اثر مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)

أ.م. د. سعد صالح عيسى هيثم محمد اسماعيل
جامعة تكريت /كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية ،وتساهم الحرية الاقتصادية في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر.

يهدف البحث لبيان أثر مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة ٢٠١٣ في الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع لسنة ٢٠١٥ ، أي بتخلف زمني لمدة عامين من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط الخطي واللاخطي لبلدان العينة المبحوثة إذ استخدمت عينة مقطعية من (٦٠) بلد .

توصل البحث بحسب الاختبار الاحصائي (معامل ارتباط بيرسون)، ان هناك علاقة ارتباط معنوية وطردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر واتضح من خلال تقدير معادلات الانحدار انه في حالة ازدياد مؤشر الحرية الاقتصادية العام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى على حالها فإنَّ الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يزداد بمقدار(٠.١٥3) مليون دولار امريكي .

وأقترح البحث: ان على البلدان أنَّ تعمل على زيادة الحرية الاقتصادية ، فأثر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابي ، وعليها العمل على التحرر من الفساد الاداري والمالي لان ذلك سوف يشجع الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

Measuring and analysis the impact of the index of economic freedom in FDI in selected countries for the period (2013-2015)

Abstract :

FDI is one of the variables influencing the development and growth of countries and a sign of the openness of the economy and its ability to cope with global developments, under the rule of globalization, the increasing shift towards market mechanism and the control of multinational companies on the movement of goods and services, opening markets and increasing the volume of financial flows. Economic freedom to increase foreign direct investment.

The research aims at showing the impact of the index of economic freedom in 2013 on foreign direct investment as a variable for the year 2015, ie, a two-year time lag by using the simple linear and nonlinear regression analysis of the surveyed countries, using a cross-sectional sample of 60 countries.

According to the Pearson correlation coefficient, there is a significant correlation between the index of economic freedom and foreign direct investment. It is clear from the estimation of regression equations that if the index of general economic freedom increases by one unit, foreign direct investment will increase by 30.15 million dollars American.

The study recommended that countries should increase economic freedom. The impact of economic freedom on foreign direct investment is positive and work to be free from administrative and financial corruption because this will encourage the economic activities of the private sector and increase the flow of foreign direct investment.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

ولقد بدأ الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل جميع بلدان العالم منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وكذا الاعتراف بفوائده المتعددة، مثل توفير التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، وقد تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الاقتصادية ليشمل عددا من المتغيرات، مثل حجم السوق، والتجارة والانفتاح ومناخ الاستثمار المحلي.

والواقع العملي يشير إلى أن الدول المُضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما تكون محايدة، بسبب انخفاض مستوى الشفافية أو تفضيل الشركات المملوكة محلياً، أو طبيعة القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، وتستند هذه السياسات على مجموعة من الحجج النظرية، سواء في الجانب المؤيد لولوج الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المحلية، أم الجانب الذي لا يؤيد ذلك.

لذا أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي في جميع الدول أحدى الموضوعات الرئيسة التي تحظى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري مثل (Heritage Foundation) الذي يصدّر مؤشر الحرية الاقتصادية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال، ومؤسسة الشؤون المالية التي تصدّر المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة.

هذه المؤسسات قامت بوضع مجموعة من المؤشرات التي تدلل على مدى ملائمة المناخ السائد في دول العالم لدخول الاستثمارات الأجنبية، وقد أصبحت هذه المؤشرات، وما تحويها من عوامل فرعية، البوصلة التي تدل رؤوس الأموال على الأماكن المهيأة لاستقبالها، ومن بين أكثر المؤشرات شيوعاً وأهمية هو مؤشر الحرية الاقتصادية، لذا حاول هذه البحث تسليط الضوء على العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والمناخ الملائم للاستثمار في عينة من دول مختارة.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: هنالك علاقة تأثير كمية لمؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المبحوثة ، فكم هو حجم تأثيرها ؟

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كونها توضح اثر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة، والى أي مدى يمكن ان يتأثر الاستثمار الأجنبي في الحرية الاقتصادية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى: بناء نموذج قياسي يبين العلاقة بين الحرية الاقتصادية واثرها في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مختارة.

فرضية البحث : يفترض البحث ان هناك علاقة طردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى تلك الدولة .

اسلوب البحث: تحقيقا لفرضية البحث ومن اجل الوصول الى هدفه، سوف يتم اتباع الأسلوب الوصفي تارة والكمي تارة أخرى.

حدود البحث:
- تتضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (٢٠١٣-٢٠١٥) .
- تتضمن حدود الدراسة المكانية بلدان مختارة وتضمنت (٦٠) دولة .

هيكلية البحث : وقد تضمنت هيكلية البحث التالي :
المبحث الأول : الاطار النظري للحرية الاقتصادية
المبحث الثاني : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر
أما المبحث الثالث: قياس العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول
الإطار النظري للحرية الاقتصادية

أولا: مفهوم الحرية الاقتصادية : إن تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم الحرية الاقتصادية يعود بنا إلى الفكر الليبرالي حيث يعبر عن الحرية الاقتصادية على أنها (أنتج ما تريد و لمن تريد و أين تريد)، أي أن الدولة غائبة تماما و يحذر من دخولها و دورها يقتصر على أنها الدولة الحارسة (بولرباح واحمد، ٢٠٠٥: ٢٤٣).

لقد دعا المذهب الفردي الحر(الليبرالي) الى الحرية الاقتصادية حيث يرى انصاره ان النظام الاقتصادي الافضل ، او الأقل ضرراً ، هو ذلك النظام الذي يضمن لأطراف النشاط الاقتصادي حرية المبادرات الفردية ، حيث يتنافس الأفراد فيما بينهم منافسة حرة ، ويسمح لكل منهم أن يعمل من أجل تحقيق مصلحته الخاصة ، مما يؤدي الى تحقيق مصلحة المجموع ، بيد خفية ، لا بيد مرئية ظاهرة (يد الدولة)، وهذه اليد الخفية تعمل على ضبط الانتاج والاستهلاك والاثمان والدخول عن طريق الاليات الاقتصادية الطبيعية ، التي

تؤدي الى التوازن الاقتصادي، او الرجوع الى حالة التوازن اذا ما أصابه خلل مؤقت (المصري، ٢٠١٠ :٧١) .

ويمكن تعريف الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض بأنها "حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول ، وتوفير المجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للفرد وتعزيز روح المبادرة والابداع " (الخضر ، ٢٠١٠ :٨٦).

ويرى معهد كيتو للحرية الاقتصادية بأنها "الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي والذي تنظمه الأسواق، وحرية الدخول والتنافس في الأسواق، فضلاً عن حماية الأشخاص وممتلكاتهم من الاعتداء من قبل الأخرين"(الغرباوي وباداوةيي، ٢٠١٥ : ٢٨).

ثانيا: الحرية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي :

١. **الحرية الاقتصادية في الفكر الطبيعي(الفيزوقراطي):** الحرية الاقتصادية مصطلح ارتبط استعماله بمدرسة الطبيعيين التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي ، والتي من روادها كيناي، ونادى الطبيعيون بامتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي في الداخل أو الخارج وأن تترك النشاط الاقتصادي كاملاً للأفراد ، يتصرفون فيه حسب اختيارهم ، ورفعوا لذلك شعار "دعه يعمل، دعه يمر" أي دع الأفراد يعملون من دون تدخل الدولة، ودع السلع تمر داخل الدولة وخارجها من دون أي تدخل من قبل الدولة أيضاً ، وقد أقام الطبيعيون نظريتهم هذه على مبدأ فلسفي هو اعتقادهم بوجود نظام طبيعي وقوانين طبيعية دائمة تحكم النشاط الإنساني ، وأنه إذا تركت هذه القوانين تعمل بطبيعتها من دون إحداث تغيير في سيرها من قبل الأنسان، فإن في مقدورها أن تعمل على تحقيق السعادة للجميع إذا سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الشخصية من دون أي تدخل من قبل الدولة حصلت السعادة للجميع إذ إنَّ مصلحة الجماعة لا تنفصل عن مصلحة الفرد.

وعليه فقد نادى الطبيعيون بالحرية الاقتصادية والملكية الفردية والأمن بعدّها من العناصر المهمة التي يمكن أن تسير قوانين النظام الطبيعي في ضوئها من دون عوائق ، وأن الدولة عليها أن ترفع جميع القيود التي تفرضها على النشاط الاقتصادي الفردي بعدّها تتعارض مع النظام الطبيعي ، فأنه متى ترك الفرد حراً من دون توجيه فلا بد أن تحكم قوانين النظام الطبيعي نشاطه ، مما يؤدي إلى تحقيق مصلحة الفرد والجماعة معاً (الثمالي، ١٩٨٥: ٦٠) .

٢. الحرية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي : ظهرت أفكار هذه المدرسة رداً على أفكار وسياسات المذهب التجاري الذي نادى أصحابه بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وامتداداً للفكر الطبيعي ، وفي هذه المرحلة دخلت الرأسمالية مرحلتها الثانية (الرأسمالية الصناعية) التي تم فيها التركيز على الصناعة في النشاط الاقتصادي.

ولم تبتعد المدرسة الكلاسيكية كثيراً عن المبادئ التي جاء بها الطبيعيون فيما يخص الحرية الاقتصادية ، وبالرغم من بروز أكثر من مفكر اقتصادي في هذه المدرسة أمثال دافيد ريكاردو و روبرت مالثوس في إنجلترا، وجان باتست ساي في فرنسا ، إلاّ أن آدم سميث يعدّ الأسبق والأبرز في تحديد أطر ومبادئ الفلسفة الاقتصادية لهذه المدرسة.

لقد وظف آدم سميث في تفسيره للظواهر الاقتصادية على فكرة (القانون الطبيعي) ، إذ قال "أن الاقتصاد تحكمه قوانين تفعل فعلها بعيداً عن التدخل فيه" ، وأنه يرى توافق المصلحة الشخصية والمصلحة

العامة ، إذ يستطيع الأفراد بفضل نعمة الحرية ، حسب سميث ، تحقيق مصالحهم الفردية ، وعندما يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الفردية ، ستنشأ مؤسسات وسلوكيات (قد عبر عنها باليد الخفية) التي توفر عفوياً قيام نظام منسجم مع الطبيعة يحقق مصلحة المجتمع على نحو أكثر فعالية مما لو كان الهدف هو تحقيق المصلحة العامة على نحو مباشر ، وكذلك يعتقد سميث بأهمية تحرير التجارة على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل (زينة، ٢٠٠٧ : ٢٥).

ومع اعتقاد سميث بإمكانية عمل المنظومة الاقتصادية بشكل تلقائي ، إلاّ أنه يعتقد أيضاً بأنها لا يمكن أن تعمل إلاّ في جو من التنافس ، لذا فهو يحذر من تدخل الدول ويعدّه المصدر الأساس للإخلال بحرية المنافسة ، وذلك من خلال التمييز بين المنتجين في الضرائب أو الدعم أو السياسات الحمائية أو منح الامتيازات...الخ. فالدولة بنظره مبذرة ، فهي استهلاكية غير منتجة، وتثقل المنتجين بالضرائب فتضعف التراكم الرأسمالي ، ولأجل تجنب ذلك يحدد سميث دور الدولة بمهام الدفاع وضبط النظام والبنى التحتية والتعليم والمحافظة على انفتاح السوق وحريته (عبد واخرون،٢٠١٦ : ١٥) .

٣. الحرية الاقتصادية في الفكر النيوكلاسيكي : لقد ظهرت بوادر فكر المدرسة النيوكلاسيكية في بداية سبعينات القرن التاسع عشر في عددٍ من البلدان الأوربية وفي الوقت نفسه وباستعمال لغات مختلفة من قبل ستأنلي جيفونز من بريطانيا، وكارل منجر من النمسا، وليون فاليراس من فرنسا، إذ توصل هؤلاء الاقتصاديون إلى النتائج نفسها ، على الرغم من عدم وجود أي اتصال بينهم ، إذ انصب تحليلهم على دراسة وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنتج) مع افتراض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد ، ووقوعها تحت مؤشرات خارجية تجعلها تغير سلوكها على نحو لا يحدث أي أثر على بقية الاقتصاد ، افترضت المدرسة النيوكلاسيكية السلوك الرشيد للفرد واعتمدت على الحرية الاقتصادية ، وهي بذلك تخذو حذو المدرسة الكلاسيكية .

وقد بنى التحليل الحدي نظاماً اقتصادياً يعتمد على المنافسة الكاملة مع الأخذ بالاعتبار عددٍ من الحالات التي يسود فيها الاحتكار المطلق ، وأن الاعتماد على المفهوم الحدي في تفسيرهم للظواهر الاقتصادية، إيماناً منهم بالحربة الاقتصادية وترك الأفراد يزاولون أي نشاط اقتصادي يرغبون في مزولته، لذا نادوا بحد أدنى لتدخل الدولة وذلك للأسباب الآتية(بريشي، ٢٠١٤ : ١١-١٢) :

أ- الاعتقاد بأن قوى السوق التي تحكمها الحدية والذاتية والمنافسة قادرة على توجيه الاقتصاد نحو التوازن المستقر وبالتالي فلا ضرورة لتدخل الدولة لأن مثل هذه التدخلات تضر بالعدالة والكفاءة الاقتصادية.

ب- ارجعوا النمو الاقتصادي إلى التراكم الرأسمالي ووفرة الموارد الطبيعية والنمو السكاني وقوة العمل والتقدم الفني والعوامل المؤسسية ، لأن هذه العوامل تساعد على اتساع الأسواق والمزيد من التخصيص.

ت- إن النمو عملية تدريجية ومستمرة ويرجع هذا إلى الطبيعة البشرية إذ إن الأنسان لا يمكن أن يخضع لآلية معينة ، لقدرته على الابتكار، وبالتالي فإن حجم العمل المستمر هو الذي يضمن الاستمرارية في النمو.

من هنا ينطلق الحديون في إطار دولة الرفاه ، إلى القبول بدور الدولة الاقتصادي التصحيحي ، كإعادة توزيع الدخل ومعالجة حالات فشل السوق ، ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الإنتاج ، ولا يتضمن تهديداً لمبادئ المنافسة أو الملكية الفردية أو الحرية الاقتصادية ، بل من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الرفاه الكلي ، ويمكن أن تكون دولة الرفاه السبيل الذي يمكن من خلاله دفع الخطر عن النظام الرأسمالي ومنعه من الانهيار (عبد وآخرون، ٢٠١٦ : ٢٠).

٤. الحرية الاقتصادية في فكر النقديين: بدأت الإسهامات الأولى للمدرسة النقدية منذ منتصف القرن السابق إلاَّ أنها ظهرت بقوة في بداية عقد السبعينات ١٩٧٣، إذ شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب ارتفاع الأسعار(التضخم) وارتفاع معدل البطالة ، وهذا ما يُعرف بالتضخم الركودي ، الذي ساد معظم البلدان الرأسمالية .

استند المنهج النقدي الذي قاده الاقتصادي (ميلتون فريدمان) مع مجموعة من الاقتصاديين الذين درسوا في (مدرسة شيكاغو) وهم (كارل برونز، و ولتر وليدار)، الذي نسبوا إلى كنز اهماله دور النقود في التأثير في السياسة الاقتصادية ، وترى هذه المدرسة أنه قد أصبح من الواجب عليهم إعادة الدور الحيوي للنقود وبخاصة عرض النقود للتأثير على الحياة الاقتصادية ، وتقليص دور الدولة بإنجازها الوظائف الثانوية ، إذ ترى هذه المدرسة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تعاني عيوباً أو نقصاً جدياً، وإذا ما كأن هناك ثمة عيوب أو نقائص فأنها تنجم عن النقود التي تعطل عمل قوانين الاقتصاد الحر(الكاظم، ٢٠١٥ : ٢١٣) .

وحينما تزامن ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم ، دفع هؤلاء المفكرين إلى التخلي عن الأطروحات النظرية للمدرسة الكنزية وتبني أدوات تحليل اقتصادية جديدة ، والتي تعد في الأساس امتداداً للمدرسة الكلاسيكية ، في محاولة منهم للعودة إلى تعاليم النظام الرأسمالي عند نشأته وهذه بالاعتماد على الفرضيات الآتية :

١-المناداة بالحرية الاقتصادية، وإطلاق العنان لآليات السوق.

٢- تعد النقود هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، إذ إنَّ زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة عن حجم الناتج الداخلي الخام ، يؤدي إلى التضخم ، وأن أي تقليص في حجم الكتلة النقدية سينجر عنه حدوث انكماش ، والذي يؤدي بدوره إلى البطالة.

٣-يعد العرض الكلي هو الذي يحرك دواليب الاقتصاد ، وذلك أن الإنتاج المتوقع ، يتحدد عن طريق الموارد الاقتصادية المتاحة والبنيان الاقتصادي.

وعلى ذلك الأساس هم يطالبون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأنها غير قادرة على إدارة الطلب الكلي الفعال بكفاءة وأن القطاع الخاص بإمكانه إنتاج مختلف السلع والخدمات وبجودة عالية، مستدلين في ذلك على كثرة الإيرادات الحكومية التي تؤدي إلى إعادة النمو الاقتصادي ، وأنَّ حالة الكساد التي سادت في الثلاثينيات من هذا القرن سببها سوء الإدارة الاقتصادية للدولة وليس بسبب ضعف أداء القطاع الخاص.

وقد أدى تدخل الدولة بتحديدها للأسعار والأجور، وفرضها قيوداً على التجارة الخارجية ، إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد ، وعليه وبحسب رأيهم لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي يجب تحجيم دور الدولة وأن تكتفي بالعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة وأن تراقب معدل نمو الكتلة النقدية (بريشي، ٢٠١٤ : ١٣).

ثالثاً: مزايا للحرية الاقتصادية

الحرية الاقتصادية شانها في ذلك شان اي ظاهرة اقتصادية ، لها العديد من المميزات او الفوائد اهمها ما يلي (باداوة يي،٢٠١٠ : ٢٤-٢٥) :

١- تؤدي الحرية الاقتصادية إلى انخفاض الاسعار في الاسواق المحلية وحرية التجارة الخارجية وبالتالي فتح الاسواق المحلية امام السلع المستوردة ، والحصول على اصناف مختلفة من سلع بأسعار تنافسية ، وبذلك تنخفض اسعار السلع والمنتجات المستوردة لصالح المستهلكين والمنتجين على حد سواء ، مما يؤدي إلى تعاظم فائض المستهلك .

٢- تؤدي الحرية الاقتصادية ، إلى زيادة الانتاجية ، ورفع مستواه وتحسين جودة السلع المنتجة لمنافسة المنتجات الاخرى.

٣- تؤدي الحرية الاقتصادية إلى سهولة تمويل الاستثمار المحلي ، حيث تعمل الحرية الاقتصادية ، على اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ، وبالتالي تؤدي إلى الانفتاح المالي ، والوصول إلى الاسواق المالية الدولية ، للحصول على ما تحتاجه من اموال لسد فجوة الموارد المحلية ، مما يسهم في زيادة وتوسيع الاستثمار المحلي ، ورفع معدل النمو الاقتصادي .

٤- يؤدي ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية إلى زيادة دور القطاع الخاص ، يعني توسيع عملية الخصخصة ، والذي يؤدي إلى زيادة دور القطاع الخاص ، وبالتالي استخدام أمثل للموارد الاقتصادية وبكفاءة عالية، وسيساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية .

٥- تؤدي الحرية الاقتصادية إلى اضعاف الاحتكار المحلي اذ ان ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية ، وايجاد الحرية في قطاع الاعمال والمال ، يسهم في اضعاف قوة الاحتكار المحلي ، حيث ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المستقبل يؤدي إلى ظهور منافسون جدد للشركات المحلية ويستطيعون زيادة الانتاج وخفض الاسعار في تلك الصناعة .

المبحث الثاني
الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)

١- مفهوم الاستثمار الاجنبي

يمكن ان يعرف على انه الاستثمار القادم من الخارج (بلد اجنبي)، والمساهم في انشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد اخر والمالك لرؤوس الاموال، وينظر له من جهة على انه يعمل على جلب الخبرات والمهارات التقنية والفنية، ويساهم في توفير فرص العمل ، وتحويل التكنولوجيا ، ومن جهة اخرى يعتبر اداة للسيطرة ، لأنه يقوم تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات وبصورة مباشرة على تسيير وادارة موجوداته ، فالاستثمار العالمي غير محدود برؤوس الاموال الاجنبية بل يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حجمها حسب نوع الاستثمار (شهرزاد ، ٢٠٠٥ ، ٤).

وهناك نوعان من الاستثمارات الاجنبية :

- الاستثمار الاجنبي المباشر
- الاستثمار الاجنبي غير المباشر

أ- الاستثمار الاجنبي غير المباشر

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يطلق عليه أيضا (بالاستثمار المحفظي) على انه ذلك النوع الذي يقتصر على انتقال الأموال النقدية ، ويأخذ شكل تملك المستثمر الأجنبي للأسهم والسندات الخاصة او الحكومية في البلد المضيف للاستثمار بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار، او للحصول على عوائد تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة ، أو الأسهم ، بشرط الا يجوز للمستثمرين الأجانب من الامتلاك من الأسهم ما يخولهم حق إدارة ورقابة المشروع الاستثماري (سعيد ،٢٠١٧ ، ٣٣).

ومن صور الاستثمار الاجنبي غير المباشر: شراء الاسهم والسندات، وشهادات الايداع المصرفية الدولية، وشراء سندات الدين العام والخاص ، وشراء القيم المنقولة والايداع في المصارف المحلية ، وشراء الذهب والمعادن النفيسة وغيرها (احمد، خضير، ٢٠١٠ : ١٤٠).

ب-الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الاجنبية ، وأهم ما جاء عن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر التعاريف الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والباحثين والمفكرين الاقتصادين نذكرها بإيجاز:

- تعريف صندوق النقد الدولي(IMF)

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (١٩٩٣) " على أنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة دائمة في المشروعات التى يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمى إليها المستثمر الأجنبي وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر والمؤسسة، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك ١٥% او اكثر من ملكية المشروع(جانقي، بانقا، ٢٠٠٥ : ٤) .

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الاجنبي المباشر في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم ببعض ، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة في ما بينها ، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كانت تملك مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي (OCDE,1983:P14).

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر« بأنه ذلك الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين المؤسسة او الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر(البلد المستقبل للاستثمار) (لوعيل،٢٠١٥ : ١٢٧).

ثانيا: مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تحديد المكونات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر بما يلي:

١. رأس المال المساهم به :- "هو عبارة عن مبلغ التحويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء اصول في غير بلده الاصلي" (الخزرجي، ٢٠١٢، ٢٢)، او يقصد به قيام المستثمر الاجنبي بشراء حصة من مشروع ما في بلد ما(البلد المضيف) غير بلده الاصلي (البلد الام)، ويتضمن راس مال المساهم به او شراء اصول قائمة بالإضافة الى الحيازة والاندماج او بناء اصول جديدة (الجبوري، ٢٠١٤ : ١٠).

٢. الارباح المعاد استثمارها:- وتشمل نصيب المستثمر المباشر(بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غبر المحولة إليه، وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة (الزين،٢٠١٣ : ٢٩).

٣. القروض داخل الشركة الواحدة :- وتتمثل في الديون القصيرة والطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (غير الدول المضيفة) فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (عادة بين الشركات الأم اتجاه فروعها في الخارج او بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان) (السلمان، ٢٠٠٥ : ٩).

ثالثا: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك عدة اشكال للاستثمار الاجنبي المباشر، وسوف نستخدم عددا من المعايير للتميز بين هذه الاشكال، كما يلي:

١- حسب معيار الغرض الذي يسعى اليه المستثمر

نميز حسب هذا المعيار الاشكال التالية:

أ. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

ان اقدم الشركات متعددة الجنسية اتخذت صيغة البحث عن الموارد الطبيعية والبشرية أيضا، واعتبر ان الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة في الدول النامية هو احد الشروط الاساسية لإنتاج السلع للسوق الاجنبية ونتيجة لذلك تولدت الاثار التجارية الايجابية، وسوف تتحقق للبد الام والبلد المضيف وبشكل متوازن نتيجة تدفق الاسلع الرأسمالية والاستهلاكية استيراداً وتصديراً (الجميل، ٢٠٠١ : ١٦٩).

فقد تسعى الشركات متعددة الجنسيات الى الحصول على الموارد من اجل تلبية احتياجاتها هي لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير او الصناعات التحويلية(انشطة التنقيب والاستخراج) كما في دول الشرق الاوسط وشرق أسيا، وقد كان البحث عن الثروات الطبيعية دافعا رئيسيا للتوسع من قبل الشركات متعددة الجنسيات في الخارج(قبال، ٢٠١٣ : ٢٣-٢٤).

ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات، وبسبب ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار اكثر جدوى من التصدير اليها، وهذا النوع من الاستثمار يحل محل الصادرات وبالتالي لا يؤثر على الانتاج وانما له اثار ايجابية على الاستهلاك واثار ايجابية على التجارة ولكن بصورة غير مباشرة، ويؤدي هذا النوع من الاستثمار الى زيادة رصيد راس المال في الدول المضيفة والذي يساهم في ارتفاع معدلات النمو فيها، كما ان له اثار توسعية على التجارة في مجالي الانتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الانتاج والسلع الواردة اليها من الدول المصدرة للاستثمار(الاسراج، ٢٠٠٥ : ١١).

ت. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تسعى الشركات متعددة الجنسيات الى تحقيق تحسين وتطوير في ربحيتها وعملياتها من خلال عنصر الكفاءة، وقد يتحقق هذا بفعل الاجور المنخفضة وبالتالي خفض الكلف وتحقيق تدفقٍ لعمليات المنافسة على اساس الكفاءة ، ويعد البحث عن سوق العمل من قبل الشركات متعددة الجنسيات وخاصة في الصناعات التي تحتاج الى كثافة بالأيدي العاملة المقوم الاخر الذي يسعى اليه الاستثمار الاجنبي المباشر(الجميل،٢٠٠٢ : ٢٨٤).

ج. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

هذا النوع من الاستثمارات يحدث في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم احدى الشركات في الدول النامية او المتقدمة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير، وهذا النوع من الاستثمار يكون له اثار توسعية على التجارة من زاويتي الانتاج والاستهلاك، وعن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وبالأخص العمالة التي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة ، والهياكل الارتكازية المادية، تكون لدى بعض البلدان النامية القدرة على جذب هذا النوع من الاستثمار، وكمثال على ذلك ما قامت به الشركات متعددة الجنسية من تمركز في مواقع البحث والتطوير في سنغافورة، وتطوير البرمجيات في الهند(الجبوري،٢٠١٤ : ٤٠).

٢- حسب معيار الملكية

نميز حسب هذا المعيار الاشكال التالية :

أ. الاستثمار المشترك

ويسمى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب مختلفة او متساوية وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد(مسعداوي، ٢٠٠٨ : ١٦٤).

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الاثنين في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه مع المستثمر الأجنبي ، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة والتي يمكن عن طريق هذه المشاركة تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلاف ذلك، وتخفيف الاعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الاجنبي المشترك (محمد، ٢٠٠٥ : ١٩)

ويتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية (ابو قحف، ٢٠١١ : ٥٧٥) :

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الاجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي .
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال ، المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجيا، أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل ، أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية ، أو تقديم السوق.
- في جميع الحالات السابقة ، يحق لكل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر العنصر الحاسم الذي يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح .

ب. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

هو ان تقوم دولة او شركة اجنبية بشراء مشروع (الاستحواذ) او اقامة مشروع او مؤسسة جديدة، وهو اكثر انواع الاستثمارات تفضيلاً للشركات متعددة الجنسيات على الرغم من تحملها لأعباء مالية كبيرة واحتمال تعرض استثماراتها لأخطار التأميم او التصفية الجبرية، وبالمقابل تضمن الحصول على الارباح والحرية في ادارتها بسهولة(السامرائي، ٢٠١٦ : ٢٤٨).

المبحث الثالث

قياس اثر مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)

يعطي الاقتصاد القياسي المظهر التطبيقي للنظرية الاقتصادية، ويحاول الوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية أي الوصول إلى تقديرات تقرب النموذج من الواقع لتصبح أكثر منطقية وقبولاً في تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية ومن ثم استخدام هذه التقديرات في التنبؤ بالظواهر الاقتصادية والمساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية على نحو سليم(الحيالي،١٩٩١، ٢٠٠).

ولغرض صياغة النموذج القياسي الملائم لهذا الدراسة تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج وهي كما يلي :

أولاً : متغيرات الدراسة : تتكون متغيرات الدراسة من احد عشر متغير يكون فيها متغير معتمد واحد تؤثر فيه عشرة متغيرات مستقلة وسنأخذ المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والرموز التي تمثلها كالاتي :

١- المتغير المعتمد:(Y) :

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) : والمتمثل بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المضيفة (www.wordbank.com).

٢ -المتغير المستقل ويشمل المتغيرات التالية :

أ-مؤشر الحرية الاقتصادية(X) :أحد أهم المؤشرات التي يعتمدها المستثمرون المحليون والأجانب في توجيه استثماراتهم نحو البلدان الأكثر حرية وضمانا لاستثماراتهم وبالتالي فإنَّه كلما زاد رصيد مؤشر الحرية كلما زادت الاستثمارات وازداد النمو الاقتصادي ، ويحسب المؤشر بقيم تكون من(١-١٠٠) فالبلد التي تكون أقرب إلى الواحد تقع في مؤخرة المؤشر وتكون الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية، اما الدول التي تقترب من (١٠٠) فتكون في مقدمة المؤشر وتكون الأعلى في مستوى الحرية (www.heritage.org/index).

ثانياً : عينة الدراسة : تتكون عينة الدراسة التي تم اختيارها بصورة عشوائية من (٦٠) دولة من مختلف دول العالم ، منها (٢٥) دولة نامية و(٢٤) دولة متقدمة و(٦) دول متحولة و(٥) دول يطلق عليها النمور الآسيوية كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول (١) عينة الدراسة

ت	اسم الدولة	مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣	الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠١٥	ت	اسم الدولة	مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣	الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠١٥
1	البانيا	65.2	991.3	31	مالطا	67.5	2,519.0
2	استراليا	82.6	38,639.2	32	المكسيك	67.0	32,056.5
3	النمسا	71.8	4,302.3	33	الجبل الأسود	62.6	699.7
4	اذربيجان	59.7	4,047.6	34	المغرب	59.6	3,252.9
5	بنين	57.6	229.3	35	ناميبيا	60.3	1,059.9
6	بلغاريا	65.0	1,850.2	36	هولندا	73.5	101,789.1
7	كندا	79.4	55,685.4	37	بنما	62.5	5,835.4
8	شيلي	79.0	20,457.2	38	بيرو	68.2	7,817.1
9	كولومبيا	69.6	11,732.2	39	بولندا	66.0	14,067.0
10	كوستاريكا	67.0	3,008.6	40	قطر	71.3	1,070.9
11	قبرص	69.0	8,011.1	41	رومانيا	65.1	4,317.7
12	جمهورية التشيك	70.9	2,478.5	42	السعودية	60.6	8,141.0
13	الجمهورية الدومنيكية	59.7	2,243.9	43	صربيا	58.6	2,345.2
14	فلندا	74.0	17,022.7	44	سنغافورة	88.0	65,262.6
15	فرنسا	64.1	34,968.8	45	سلوفاكيا	68.7	1,151.4
16	غابون	57.8	623.9	46	سلوفينيا	61.7	1,680.4
17	جورجيا	72.2	1,571.0	47	جنوب افريقيا	61.8	1,575.2
18	المانيا	72.8	46,227.1	48	إسبانيا	68.0	25,299.0
19	غانا	61.3	3,192.3	49	السويد	72.9	16,681.6
20	جواتيمالا	60.0	1,175.5	50	سويسرا	81.0	119,713.9
21	هونغ كونغ	89.3	180,844.3	51	تايلاند	64.1	9,003.5
22	ايسلندا	72.1	1,039.2	52	ترينيداد وتوباغو	62.3	1,618.6
23	ايرلندا	75.7	203,463.4	53	تونس	57.0	965.7
24	إيطاليا	60.6	13,007.8	54	تركيا	62.9	16,957.0
25	الاردن	70.4	1,274.8	55	أوغندا	61.1	1,057.3
26	كازخستان	63.0	6,584.6	56	الامارات	71.1	8,795.1
27	كوريا الجنوبية	70.3	5,042.0	57	المملكة المتحدة	74.8	50,438.6
28	لبنان	59.5	2,341.9	58	الولايات المتحدة	76.0	379,434.0
29	لوكسمبورج	74.2	24,595.8	59	أوروجواي	69.7	1,369.3
30	ماليزيا	66.1	10,962.7	60	زامبيا	58.7	1,582.7

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :

١. مؤشر الحرية الاقتصادية : http://www.heritage.org/index/download

٢. www.Woridbank.org

ثانياً: الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الى ان الإشارة موجبة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وسجلت قيمة معامل الارتباط (** ٠.٥١٨) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي وبمستوى معنوية (١%) .

ثالثاً : نتائج التحليل القياسي : قدرت اربعة معادلات انحدار وتم اختيار المعادلة الأفضل التي تمثل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر ،من الجدول رقم (١) يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إنَ علاقتها طردية وهذا يتفق مع المنطق، ويلاحظ أن جميع المعادلات ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية والقياسية ، لذلك ، تم اختيار معادلة الانحدار النصف لوغاريتمية للطرف الأيسر ، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي ، بحسب اختبار R^2 ، إذ إنَّ التغييرات في مؤشر الحرية الاقتصادية تفسر(٤٧%) من التغييرات الحاصلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر) ، و(٥٣%) ، على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة .

أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (٠.٠٠٠) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر ،يتحلى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل، أما اختبار (Durbin-Watson) ، فإنَّ قيمته كانت (2.430)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(park test) أي إنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين .

وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الانحدار (٠.١٥٣) ويشير بوضوح إلى أنَّ زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة يؤدي زياد الاستثمار الأجنبي (٠.١٥٣) مليون دولار أمريكي مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، **انظر جدول (٢) .**

جدول (٢)

معادلة انحدار مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣ في الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٥

النماذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F	R^2	D.W	Park
	A	β	Sig			Test
النموذج الخطي Y = -259826.953 + 4230.102 X	.000٠	.000٠	.000٠	.269٠	2.176	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام LnY = -35.998 + 10.629 lnX	.000٠	.000٠	.000٠	.468٠	2.474	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y = -1192639.65 + 289639.3 lnX	.000٠	.000٠	.000٠	.258٠	2.189	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY = -1.593 + ٠.١٥٣ X	.276٠	.000٠	.000٠	0.471	2.430	ناجح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

والرسم البياني التالي يوضح العلاقة بينهما استناداً للمعادلة المختارة .

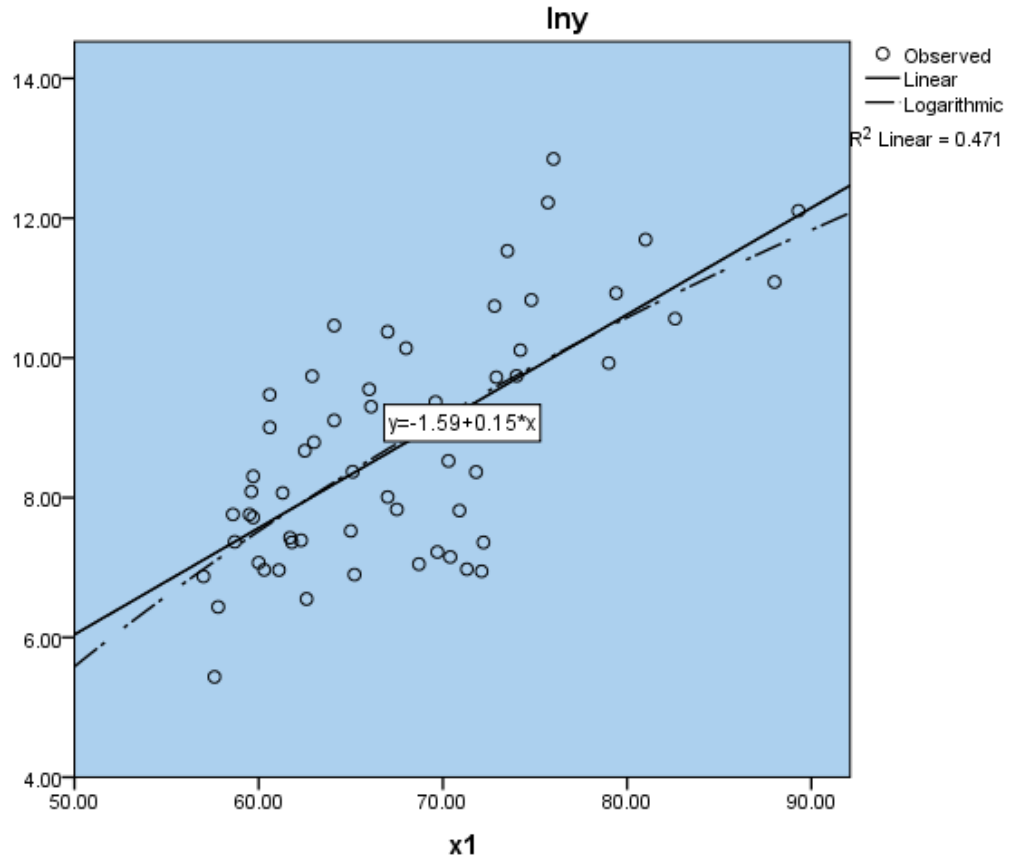

شكل (١) العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣ والاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٥
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

الاستنتاجات :

١. بات موضوع جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحدى الموضوعات الرئيسة التي تحظى باهتمام السياسات الاقتصادية في تلك الدول لما لها من دور كبير في التطور والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المحلية.

٢. يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على جلب الخبرات والمهارات التقنية والفنية و يساهم في توفير فرص العمل وتحويل التكنولوجيا الى البلدان المضيفة.

٣. أُنشأت مجموعة من مؤسسات التقييم الاستثماري من مثل Heritage Foundation، ومؤسسة الشؤون المالية، ومؤسسة Political Risk Services، تقوم هذه المؤسسات بوضع مجموعة من المؤشرات التي تدلل على مدى ملائمة المناخ السائد في دول العالم لدخول الاستثمارات الأجنبية.

٤. أصبحت هذه المؤشرات، وما تحويها من عوامل فرعية، البوصلة التي تدل رؤوس الأموال على الأماكن المهيأة لاستقبالها، ومن بين أكثر المؤشرات شيوعاً وأهمية هو مؤشر الحرية الاقتصادية.
٣.اهمية الحرية الاقتصادية ودورها المهم في عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
٥.ان هناك علاقة ارتباط معنوية وطردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر.
٦. واتضح من خلال تقدير معادلات الانحدار انه في حالة ازدياد مؤشر الحرية الاقتصادية العام بوحدة واحدة فإنَّ الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يزداد بمقدار(3٥٠.١) مليون دولار امريكي ، وهذ مؤشر إيجابي يشجع .

المقترحات :

١. تؤدي السياسات الحكومية دوراً فعالاً في تهيأة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فأن الاهتمام بقوانين الاستثمار المحلية يُعد المفتاح الرئيس للولوج إلى سوق الاستثمار العالمي، مع الأخذ لنظر الاعتبار تعديل قوانين الاستثمار بصورة مستمرة وبما يتلاءم والبيئة الاستثمارية الدولية ومتغيراتها المتسارعة.
٢. ينبغي أيضاً العمل على موائمة القوانين التي تحكم آلية سير الإجراءات الروتينية ذات الصلة بعمليات الاستثمار لما لها من دور فاعل في عملية الاستثمار، فمن الممكن أن تكون تلك الإجراءات عامل جذب أو عامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٣. إن استحداث مؤسسات محلية خاصة بمتابعة مؤشرات جذب الاستثمار هو من الأمور الملحة اليوم، بسبب تدني مكانة الدول النامية بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة في المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية بخصوص مرتبة الدول من مؤشرات الحرية الاقتصادية.
٤. ملائمة الخطط الاقتصادية لوزارات الدولة ذات العلاقة برسم السياسات المالية والنقدية وسوق العمل مع المتطلبات التي تؤكد عليها مؤشرات الحرية الاقتصادية، لغرض رفع ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات، الأمر الذي سيجعله من البلدان الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

المصادر والمراجع :

١. أبو قحف، عبد السلام (٢٠١١) : اقتصاديات الاعمال، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
٢. احمد، موفق وخضير ، حلا سامي(٢٠١٠) ، الاستثمار الاجنبي واثره على البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثمانون .
٣. الاسراج، حسين عبد المطلب(٢٠٠٥)، سياسة تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي ،العدد ٨٣، الكويت.
٤. اقبال، اشرف السيد حامد(٢٠١٣)، الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية الاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، ط١،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٥. بريشي، عبد الكريم ، ٢٠١٤، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمستان.
٦. بولرباح واحمد، أ. غريب، أ. بضياف (٢٠٠٥)، الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية، كلية الحقوق وعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقة، الجزائر.
٧. الثمالي ، عبدالله مصلح ، (١٩٨٥)، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الاسلام ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

٨. جانقي، يعقوب علي وبانقا، علم الدين عبد الله (٢٠٠٥)، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ونعكاسها على الوضع الاقتصادي، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية .
٩. الجبوري، عبد الرزاق حمد(٢٠١٤)، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان الاردن.
١٠. الجميل، سرمد كوكب(٢٠٠١)، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، ط١، الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١١. الجميل، سرمد كوكب(٢٠٠٢)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد.
١٢. الحيالي، طالب حسن،(١٩٩١)، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٣. الخضر، عبد الرزاق المولاي(٢٠١٠)، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص –دراسة الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقة، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، العدد٩.
١٤. الزين، اسماعيل ربيع مصباح(٢٠١٣)، الاستثمار الاجنبي في الاراضي الفلسطينية واثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.
١٥. السامرائي، م. د نزهان محمد سهو (٢٠١٦)، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة / إشارة خاصة للعراق والدول العربية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٢، العدد ٣٤ .
١٦. سعيد، د. حاتم غائب(٢٠١٧)، احكام وقواعد المخاطر غير التجارية وانعكاسات الضمانات والعوائق الاستثمارية عليها –دراسة مقارنة- في ضوء احكام قانون الاستثمار العراقي النافذ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ط١ ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، كسارة.
١٧. سميث، آدم، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم(٢٠٠٧)، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
١٨. شهرزاد، زغيب(٢٠٠٥)، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر - واقع وافاق- ،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الثامن .
١٩. الغرباوي، أ.م.د. ايمان عبد خضير، وباداوة، سردار عثمان خدر ، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م ١٨، العدد ٦٥ .
٢٠. الكاظم، م. د رياض مهدي(٢٠١٥)، العولمة ووظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة واسط للعوم الإنسانية، م١١، ع ٢٩.
٢١. لعويل ، بلال (٢٠١٥)، تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٦٩-٧٠.
٢٢. محمد، اميرة حسب الله(٢٠٠٥)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة- (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية، مصر.
٢٣. مسعداوي، يوسف (٢٠٠٨)، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و عربية، العدد الثالث.
٢٤. المصري، رفيق يونس(٢٠١٢)، المذهب الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي، ط١، دار القلم، دمشق.
٢٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(٢٠١٣)، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول .

26. http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/coun
27. OCDE, definition refers to the details of International investment, 1983.
٢٨. (www.heritage.org/index)